

ممارسات الدولة ووحدة الأسرة للاجئين الأفارقة

إستير سامبل

مع تزايد إعطاء الدول الأفريقية والشمالية الأولوية لمراقبة الهجرة والاعتبارات الاقتصادية والأمنية، يتفرق شمل الأسر. وفي المملكة المتحدة، يحول الاعتقال والترحيل دون جمع شمل الأسرة ويعطل وحدتها.

تمنح الحماية ولا يتم استجوابها بشكل منفصل كما هو الحال في المملكة المتحدة. كما يمكن للعائلات المشتتة أيضا، من الناحية النظرية، عبور الحدود وبعدها يجتمع الشمل. ومع ذلك، دون المزيد من الموارد المقدمة من الحكومات والجهات المانحة المستثمرة في اقتفاء أثر أسر اللاجئين لدعم أعمال الوكالات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تكون فرص جمع الشمل ضئيلة في خضم الفوضى السائدة بين الجماعات المتفرقة التي تعيش في مخيمات اللاجئين.

يمكن أن توفر المشاريع المجتمعية المدرة للدخل الرفاهة النفسية والحماية الاجتماعية. ولقد حولت الحكومات في دولتي أوغندا وزامبيا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعض مخيمات اللاجئين إلى أماكن لإعادة توطين اللاجئين، وتوفير الأراضي الصالحة للزراعة المحلية والوصول إلى الأسواق والخدمات. وفي ظل هذه

والنفي، يعتبر الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي من جانب الأسرة له الأهمية القصوى.

من الشائع أن يعبر بعض أفراد الأسرة الحدود إلى مخيمات اللاجئين أو بلدان الشمال طلبا للجوء، بينما يبقى الآخرون نازحون داخلها بسبب القيود على التنقل التي تفرضها الأطراف المتقاتلة أو بسبب القيود الجسدية أو المادية. وتتنص معاهدة ١٩٦٩ بشأن تنظيم الجوانب المحددة من مشاكل اللاجئين في إفريقيا، على أن جميع أفراد الأسرة ينبغي أن يشملهم الاعتراف بشكل واضح. ولم يتم إدراج تحديد وضع الأفراد لأن في حالات التدفق الجماعي تكون ضرورة الحماية واضحة، وستكون الفحوصات العديدة المطلوبة غير مجدية. وهذا يعني أن الأسر التي تتمكن من عبور الحدود سويا

بالنسبة إلى اللاجئين الأفارقة، كثيرا ما يكون الانفصال الأسري نتيجة غير مقصودة للهجرة القسرية، مع اضطرار أفراد الأسرة إلى إتباع طرق مختلفة للفرار على أساس الفرص أو الموارد المتاحة. ومع ذلك، يمكن أيضا أن تكون إستراتيجية مؤقتة مختارة، مثل مساعدة الأطفال في الهرب من التجنيد العسكري أو لمساعدة عضو ناشط سياسيا إلى الاختباء. ونادرا ما يقصد بالانفصال الأسري أن يكون دائما، وعادة ما يتم بذل جهود ضخمة لإعادة توحيد أفراد الأسرة. ومع تقييد الطرق المشروعة للوصول إلى بر الأمان، تتشارك الأسر الإفريقية النازحة بصورة متزايدة في تجميع مبالغ يتم دفعها إلى وكيل غير قانوني لتزوير الوثائق ونقل أحد أفراد الأسرة إلى الخارج، على الرغم من مخاطر التهريب واحتمال الانفصال طويل الأجل. وفي سياق شدة الصدمة من الاضطهاد

التنافر في السياسات يجعل الأطفال من طالبي اللجوء محاصرون في أوضاع مهمشة أو غير قانونية ويضعف حالة الصدمة التي يعانون منها بالفعل.

ما تكون التجمعات الأسرية "غير نووية". وتتسبب تجربة اللاجئين في تكوين تجمعات أسرية عدة بسبب الاختيار أو الظروف. ولابد أن تُعطى الروابط العاطفية والعلاقات الاقتصادية في بعض الحالات نفس درجة

الظروف تكون الأسر والمجتمعات أكثر قدرة في الحفاظ على وحدتها.

ولكن للأسف فإن معظم الدول الإفريقية - بسبب أنها تعاني من حالة استياء من عدم الحصول على مساعدة دولية وعدم تقاسم الأعباء عالمياً- تتبع النموذج الشمالي وتشدّد الرقابة على الحدود. وكما هو الحال في المملكة المتحدة، يعني هذا أنه من الممكن أن يتم قبول بعض أفراد العائلة ورفض غيرهم، مع تغير السياسات أو أثناء استجواب الأفراد. أما تنزانيا، التي كانت تشتهر من قبل بسياسة الانفتاح تجاه الروانديين، فلقد اتجهت إلى إعادة جميع اللاجئين وإغلاق حدودها، ومما دفعها إلى فعل ذلك كثرة أعداد اللاجئين والأزمة الاقتصادية وتقلص الدعم الدولي والمخاوف الأمنية.

خطر الاعتقال والانفصال في المملكة المتحدة

هؤلاء الذين ينجحون في الوصول إلى المملكة المتحدة يمكن أن يتعرضوا للاستجواب أو الاحتجاز أو الانفصال عن أسرهم. ومع رفض السماح لطالبي اللجوء بالعمل، ليس من سبيل أمام هؤلاء للوصول إلى الاستقرار أو الاكتفاء الذاتي الذي يسعون إليه. وبجيز القانون البريطاني الخاص باللجوء والهجرة لعام ٢٠٠٤ سحب كل الدعم من أسر طالبي اللجوء التي لم تفي بالشرط، إلا إذا كانت الأسرة مستعدة لتوقيع استمارة "العودة الطوعية" حتى تتلقى دعماً طبقاً للمادة ٤، وهذا يؤدي إلى الحرمان أو قد يؤدي إلى إيداع الأطفال في دور الرعاية. يمكن أيضاً أن تفصل مراكز الاحتجاز بين أفراد الأسرة من طالبي اللجوء. ومن حيث الإبعاد، يعتبر "الأمن القومي" هو الاعتبار الرئيسي للحكومة، ويمكن أن تؤدي الجرائم البسيطة إلى ترحيل أحد أفراد الأسرة إلى منطقة الصراع.

وعلى الصعيد الأوروبي، فإن هؤلاء الذين يتمتعون بالحماية الثانوية - وهي التدابير المكملّة لنظام الحماية المنصوص عليه في اتفاقه جنيف وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ - لا يشملهم توجيه المجموعة الأوروبية بشأن لم شمل الأسرة. وبالمثل، لا تكفل لائحة دبلن وحدة الأسرة - وهي اللائحة الصادرة في ٢٠٠٣ لضمان أن طالبي اللجوء لا يمكن أن يطلبوا اللجوء إلا في دولة واحدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - إلا في حالات محدودة، إذا فصلوا خلال الهجرة القسرية، واضطروا إلى طلب اللجوء في بلدان أوروبية مختلفة. يمكن للدول أن تتصل من التزاماتها للحفاظ على وحدة الأسرة اللاجئين حيث لا يوجد تعريف لمفهوم "الأسرة" في القانون الدولي. والمجتمع الإفريقي التقليدي تسوده درجة أكبر من التراب الاجتماعي إذ يتولى "الشيوخ" دوراً أكبر والمزيد من الأقارب من بعيد والأصدقاء. وكنيجة لارتفاع معدلات الوفيات، غالباً



طفل لاجئ من ليبيريا بعد وصوله مؤخراً إلى شيفيلد في المملكة المتحدة

وينبغي على الحكومات أن تدرك أنه من خلال دعم وحدة الأسرة يمكن تخفيف "العبء الاقتصادي" من وجود اللاجئين الذي يخشونه؛ فالمجموعة الأسرية تعتمد بدرجة أقل على المساعدات الخارجية، ويمكن أن تؤدي الحماية والشهود إلى الإسراع في إجراءات البت في اللجوء. وتزايد أهمية قضية وحدة الأسرة للاجئين، في حين تزايد أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً وتتوسع الدول في ضوابط الهجرة وتقييد الدخول لإعادة توحيد الأسرة وتمزيق أو اصر وحدة الأسرة. ومن الممكن ترك اللاجئين معزولين وفي أمس الحاجة إلى الدعم. وأفضل طريقة لتخفيف حدة هذه المشكلة، سواء على الحكومات واللاجئين، هو تشجيع الاكتفاء الذاتي من أسر اللاجئين والفئات المجتمعية.

إستير سامبل (esthersample@hotmail.co.uk) متطوعة في حملة الصليب الأحمر الدولية لتقديم خدمات التواصل وتعقب آثار اللاجئين وطالبي اللجوء وتعمل حالياً في ملاوي في منظمة غير حكومية لتنمية الشباب تسمى "AYISE".

١. آنا لو، "الإدماج المحلي، حل دائم للاجئين؟" نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٥ <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/64-66.pdf>
٢. "لائحة دبلن: عشرين صوتاً - عشرين سبباً للتغيير." www.ecre.org/resources/responses_recommendations/798
٣. www.unicef.org/crc

الأهمية التي تعطى لروابط الدم أو الزواج. وتزايد شكوك الدول الغربية حول الأطفال التي بعث بهم الآباء ليكونوا "مسمار جح"، حتى تتمكن الأسرة من أن تلحق بهم في وقت لاحق وبعد ذلك تمنح الإقامة. ولقد خالفت المملكة المتحدة رسمياً المادة ٢٢ (٢) من اتفاقه الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ لهذا السبب. وتلزم الاتفاقية الدول أن "تقتفي أثر الآباء أو أفراد الأسرة الآخرين لأي طفل لاجئ من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل أسرته. وفي حالة عدم العثور على والديّ الطفل أو أفراد أسرته الآخرين، يمنح الطفل نفس الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب". ويواجه الأطفال اللاجئون في المملكة المتحدة استجابوا مطولاً، وكثيراً ما احتجزوا بسبب الاختلاف على تحديد العمر، مما يؤدي إلى إجراءات مطولة من إجراء المقابلات والفحوصات التي يجريها أطباء الأطفال غير المرخصة، أثناء احتجازهم مع البالغين.

وهذا التعارض بين مراقبة الهجرة وسياسات حماية الطفل يعني أن القصر غير المصحوبين بذويهم تتضاءل احتمالات حصولهم على وضع اللاجئ، ولكن في الوقت نفسه يكونون بمنأى عن إعادتهم لأوطانهم، على الأقل حتى بلوغهم سن الثامنة عشرة. وهذا